

٢ - وفي الروض أيضا: «وذكر حديث سامة بن لؤى حين قدم على رسول الله ﷺ أحد بنيه فانتسب له إلى سامة، فقال له عليه السلام: الشاعر - بخفض الرءاء، كذا قيده أبو بحر على أبي الوليد بالخفض، وهو الصحيح لأنه مردود على ما قبله كأنه مقتضب من كلام المخاطب، وإن كان الاستفهام لا يعمل ما قبله فيما بعده، ولكن العامل مقدر بعد الألف، فإذا قال لك القائل: قرأت على زيد مثلا: فقلت: ألعالم؟ بالاستفهام، كأنك قلت له: أعلى العالم، ونظير هذا ألف الإنكار إذا قال القائل: مررت بزيد، فأنكرت عليه فقلت: أزيدنيه، بخفض الدال، وبالنصب إذا قال: رأيت زيدا فقلت: أزيدنيه، وكذلك الرفع (١)»

٣ - وقال في الأمالي: «وأما حسبكم سنة نبيكم، فمن نصب (سنة نبيكم) فالكلام أمر بعد أمر، كأنه قال: اكتفوا الزموا سنة نبيكم، كما قال:

يأبها المائح دلسوى دونكا

فدلسوى عندهم منصوب بإضمار فعل الأمر، ودونك أمر آخر (٢)».

أمثلة من رفضه للرواية:

ورد في الحديث: «يُجمعُ الناسُ الأولين والآخرين» فيقول عن نصب الأولين والآخرين: إنه بعيد إلا أن يكون مشبها بقوله: دخلوا الأول فالأول، وليس مثله، ولا أحسب هذه الرواية صحيحة (٣)».

وقد وردت «البهام» في إحدى روايات الحديث، على معنى الابهام، فيقول: «وأما البهام في رواية السمرقندي فلم يبلغني عن أحد من أهل اللغة أنه حكاها

(١) ن. م. ٧٢/١.

(٢) الأمالي ٧٧.

(٣) ن. م. ٧٦.